مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
OPEN ACCESS APC FREE
[ردمد إ-e-ISSN: 2703-2773؛ ردمد و-p-ISSN: 1112-6523]
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025 ص.ص. 49-64

اللغة العربية والمنطق قراءة في كتاب "منطق العرب في علوم اللسان" للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح

Arabic Language and Logic: A Reading of Manṭiq al-ʿArab fī ʿUlūm al-Lisān by Abderrahmane Hadj-Salah

* الشريف بوشحدان - Cherif BOUCHAHDANE
جامعة باجي مختار – عنابة، الجزائر
Badji Mokhtar University – Annaba, Algeria
cherif.bouchahdane@univ-annaba.dz

اسْتُلِم في: 2025/10/19 قُبِل في: 2025/12/02 نُشِر في: 2025/12/31

الملخص

يقدم المقال عرضا نقديا لكتاب "منطق العرب في علوم اللسان للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، الذي عالج فيه أهم القضايا المرتبطة بالبعد العقلي المنهجي للنحاة العرب الأوائل في دراسة اللغة العربية وفي مقدمتهم سيبويه. برهن بالتحليل العلمي أن منهج هؤلاء النحاة موضوعي أصيل متميّز، يخلو من أيّ تأثر بالمنطق الأرسطي الذي غزا أوروبا في القرون الوسطى، ويستند إلى منطق رياضي في استنباط القواعد والتعليل لها، ويُبنى على تقديم السماع والارتكاز إلى القياس الذي يعدّ علما عربيا بامتياز، ولا خلاف في ذلك بين منهج نحاة البصرة والكوفة إلا في كيفية التطبيق. ولذلك كان معيار العربية في استنتاجات الحاج صالح صفة إيجابية تتعارض تماما مع النظرة السلبية لمفهومي المعيار/ والمعيارية لدى اللسانيين الغربيين.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، منطق العرب، علوم اللسان، قياس، معيارية.

* المؤلف المراسل: الشريف بوشحدان

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية / © 2025، المؤلفون. ينشرها: المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
نشر هذا المقال بموجب ترخيص المشاع الإبداعي رخصة المشاع الإبداعي غير التجارية والحافظة للنسب CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.ar).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

ABSTRACT

The article presents a critical review of the book "The logic of Arabs in sciences of language "by Professor Abderrahmane El-hadj salah in which he treated the most important issues related to the mental methodological dimension of the early Arab grammarians, especially Sibawayh in the study of the Arabic language. He proved by scientific analysis that their method was objective, authentic and distinct, devoid of any influence of the Aristotelian logic that was based on a mathematical logic in deducing the rules and justifying them. So, it is based on a favouring listening and using analogy, which is considered an Arab science by excellence, there is no difference between the grammarians of Basra and Kufa approaches exept in the way of application. In the conclusions of El-hadj salah, there is a positive characteristic that completely contradicts the negative view of norm/ normativity adopted by the western linguists.

KEY WORDS: Arabic Language, The Arab logic, Sciences of Language, Analogy, Normativity.

* Corresponding author : Cherif BOUCHAHDANE

Journal of Algerian Academy of the Arabic Language / © 2025 The Authors. Published by Algerian Academy of the Arabic Language, Algeria.
This is an open access article under the CC BY-NC (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- مقدّمة

ورثنا تراثا لغويا ضخما على امتداد قرون من الزمن يحتاج منا إلى مزيد من التعمق والقراءة الموضوعية للمصنفات والأبحاث اللغوية التي أبدعها علماء اللغة العرب للكشف عن النظريات التي يحتويها، وتفسير ما أغلق على الدارسين المحدثين فهمه، وتقديم الإجابات العلمية لكثير من الإشكالات التي تفرض نفسها على صعيد البحث اللساني العربي، ولِمَ لا على صعيد الدرس اللساني عند الغربيين.

في هذا الإطار تتنزل النظرية الخليلية الحديثة لصاحبها الجزائري الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الذي وضع أسسها انطلاقا من نظرية النحو العربي التي أبدعها العلماء الأوائل وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 175ه) وتلميذه سيبويه (ت. 180ه)، ووضّح مبادئها وفسّر مفاهيمها بفضل ما كتبه من بحوث أكاديمية، قدّم معظمها في المؤتمرات الدولية التي تعقد في الجامعات والمؤسسات العربية والغربية.

يعد كتاب منطق العرب في علوم اللسان (الحاج صالح، 2010) من أهم ما ألّفه في هذه النظرية، عالج فيه أهم الأسس التي قام عليها منطق اللغويين العرب في دراسة العربية. دافع فيه عن أصالة نحوها وبرهن بالأدلة العلمية وبموضوعية عالية عن رقي منهج نحاتها وتفردهم وسبقهم زمانيا عن كثير مما اكتشفه الغربيون حديثا. ورغم ذلك فإن الكثير من الباحثين في عصرنا لا يهمهم الوقوف عند خصوصية هذا المنهج وعناصر قوته التي أبقته صالحا للدراسة اللسانية حتى زماننا. يقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح (2010، ص. 28): "ونعجب لقلة من يلتفت إلى هذا الانفراد في المنهج العقلي (...) وكثرة من لا يتصور من الباحثين الغربيين أن يكون النحاة العرب اخترعوا شيئا أبدا، وكثرة من يشك في وضع النحو في هذا الزمان المبكر(...) لوضع منهجية علمية راقية".

يعالج الكتاب مسألة العلاقة بين اللغة والفكر بعامة ومنطق النحاة العرب في دراسة اللغة العربية بخاصة. لجأ فيه صاحبه إلى تصحيح الكثير من المفاهيم اللغوية العربية التي أصابها التشويه بعد استغلاق فهمها على النحاة المتأخرين ومن بعدهم الدارسين المحدثين، ومن ثم تأكيد تفردها وأصالتها. الكتاب وثيقة علمية لا غنى عنها في الدرس اللساني العربي. وفيما يلي قراءة لأهم المسائل اللغوية التي بنيت عليها أبواب الكتاب وهي:

1. النحو العربي وفكرة تأثره بالمنطق الأرسطي

اقترنت الدراسة اللغوية عند الغربيين منذ الفترة اليونانية بالمنطق الأرسطي الذي رافقها بل والتصق بها، وأصبح جزءا لا يتجزأ منها والأداة الوحيدة لفهمها واستخراج قواعدها، فحدث تداخل كبير بين ما هو لغوي وما هو فكري منطقي، فأصبح الطابع العقلي الدلالي هو الجانب الغالب على الدراسات اللغوية لقرون من الزمن، ولم يُشرع في التخلص منه إلا في بداية القرن العشرين حينما أدرك المناطقة واللسانيون أن المنطق الأرسطي الحملي، المنطق القائم على الجوهر والأعراض، غير قادر على التعبير عن العلاقات التي هي أهم موضوعات الفلسفة. لذلك كان الإنجليزي برتراند

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

رسل (1872- 1970) قد دعا في أبحاثه إلى ضرورة الإطاحة به (الخولي، 2000، ص. 21)، وكان قبله شتاينتهال (1823-1899) تلميذ هومبولت قد وضّح بأن لكل من اللغة والمنطق مقولاته الخاصة به، فهما منفصلان ولا شيء يجمع بينهما (Siouffi & Van Raemdonck, 1999, p. 10).

وعلى العموم فقد كان من نتائج الدراسات الفلسفية واللسانية عند الغربيين أن البنى اللغوية لا توازي المنطق العقلي بل تختلف عنه اختلافا شديدا، إذ لكل لسان منطقه الخاص به، وليس هو من المنطق العقلي في شيء؛ فالمنطق اللغوي يتجلى في الاستعمال السليم للغة بكل أبعاده التداولية، فتنتج عنه القواعد والحدود التي عدّت وليدة التجربة لا العقل، وما استيعاب الفكر للغة إلا لأن عناصرها منسجمة متآلفة فيما بينها (الحاج صالح، 1974، ص. 36-37). وقد أكد هذه الفكرة اللساني الفرنسي إميل بنفنيست في مقال له بعنوان: "مقولات الفكر ومقولات اللغة "حينما اعتبر التفكير والتحدث نشاطين متمايزين ولكنهما مترابطان متضامنان لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر؛ فالفكر لا يمكنه أن يتمظهر إلا داخل اللغة واللغة لا يمكن لوظيفتها أن تتحقق إلا بالإدلال (Benveniste, 1995, p. 67). لهذا عُرِّف علم المنطق بأنه أداة لتحديد أشكال اللغة وبعدها أشكال الفكر الإنساني، وتمييز الصحيح منها عن الخاطئ، وهو المسؤول عن وضع القواعد والأقيسة وبالتالي إقامة الاستدلال الصريح" (Foulquié, 1971, p. 296).

وبالنسبة للنحو العربي الذي عدّه المستشرقون وبعض اللغويين العرب المحدثين مأخوذا من النحو اليوناني ومنطق أرسطو، وهو إلى ذلك نحو معياري قائم على فرض القواعد والأحكام الذاتية، فإن كتاب منطق العرب في علوم اللسان للأستاذ الحاج صالح يمكن عدّه أهم مؤلف في العصر الحديث للدفاع عن أصالة المفاهيم اللغوية التي أنتجها علماء العرب القدامى إبداعا لا نقلا، يقوم دفاعه عن أصالة النحو العربي أساسا على البرهنة عن عدم تأثر هذا النحو بمنطق أرسطو.

يتضمن الكتاب ردودا علمية قوية على من يدّعون ذلك اعتمادا على أدلة علمية تاريخية عقلية تثبت اختلاف نظرة النحاة العرب عن نظرة اليونانيين وعلى رأسهم أرسطو في دراسة اللغة. هو اختلاف عميق في المنهج والأغراض، ويمتد إلى اختلاف المفاهيم ومنظومة المصطلحات بين النحويين. عاد إلى مدوّنة لغوية عربية ضخمة لعلماء كبار معظمهم عاشوا في القرون الأربعة الأولى للهجرة، في مقدمتها كتاب سيبويه أساسا وكتابا الخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني، وما أبدعه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وكتب الرمّاني والرضي الاسترابادي وغيرها من الأعمال الجليلة.

وحتى يبرهن الحاج صالح عن خلو النحو العربي من منطق أرسطو على الأقل في قرون نشأته الأولى لجأ إلى توضيح المفاهيم الأساسية كمفهوم المنطق ثم المفاهيم الخاصة باللغة العربية وتمييزها عما يقابلها من مفاهيم دخيلة عليها، والكشف عن مواطن التداخل وما أصاب المفهوم العربي من انحراف دلالي نتيجة عوامل متعدّدة أهمها إسقاط المفاهيم الأصيلة على المفهوم العربي، وتحميلها للمصطلحات العربية القائمة بفعل التقارب في المعنى العام. وكان الحاج صالح قد حدّد مفهوم المنطق بأنه يتجاوز معناه عند اليونان وخاصة أرسطو إلى معناه الواسع، فهو "مجموع الوسائل العقلية التي

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

يعتمد عليها البحث العلمي سواء كان ذلك في طرائق المشاهدة وحصر المعطيات وتصنيفها وإحصائها، أو في طرائق التحليل للمعطيات واستنباط الأصول وإثبات العلاقات بين الوحدات اللغوية وطرائق اكتشافها وغير ذلك مما يغطي كل الجانب العقلي للبحوث الرامية إلى تحصيل العلم" (الحاج صالح، 2010، ص. 8). وفيما يلي عرض نقدي لأهم العناصر التي اعتمدها الحاج صالح في الاحتجاج لعدم تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو.

1.1. أقسام الكلم عند العرب واليونانيين

استند الحاج صالح إلى كتاب سيبويه لأنه من أقدم مصادر النحو العربي ويحتوي على عدد معتبر من آراء أستاذه الجليل الخليل بن أحمد للبرهنة على عدم تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي. وكان منطلقه في هذا المسعى هو المقارنة بين أقسام الكلام عند العرب وأقسامه عند أرسطو وأتباعه، فبيَّن أن تصوّر العرب لأقسام الكلم بعيد كل البعد عن تصوّر أرسطو، ولا يوجد ما يجمع بينهما؛ فهي عند العرب ثلاثة أقسام هي الاسم والفعل وحرف المعنى، وهي عند أرسطو أربعة أقسام هي الاسم والكلمة والرباط والفاصلة، ولكل منها كيانه الخاص به ولا يوجد في أي كتاب من كتب أرسطو نص صريح بالتقسيم الثلاثي للكلم (الحاج صالح، 2010، ص. 51).

ثم إن النظرة العربية للكلم لغوية محضة لا تخرج عن مفهوم الحديث باعتباره خطابا، في حين هو عند أرسطو خارج عن الاعتبار اللغوي إلى المنطقي العقلي المحض؛ فالفعل العربي ليس هو الكلمة عند أرسطو التي تدلّ عنده على ما يحمل على موضوع، وهو ثلاثة أزمنة (الماضي والحاضر والمستقبل) وله صيغتا الأمر والنهي، ولكنه في العربية ثلاث صيغ: الماضي والمضارع والأمر. وحرف المعنى عند سيبويه جاء لمعنى غير معنى الاسم والفعل. وهو ما لا يوجد في نص أرسطو ولا فيما نقله عنه ابن المقفع ولا يدل عنده على ما يدل عليه مصطلح رباط.

وإجمالا فإن تقسيم الكلام عند العرب لا يمكنه أن يحدّد أي عنصر لغوي عند أرسطو؛ فما يعدّ أداة عند اليونانيين قد يكون اسما أو فعلا باعتبار أو أداة باعتبار آخر عند العرب (الحاج صالح، 2010، ص. 76). ولا يكتفي الحاج صالح (2010، ص. 76) بهذا التعليل بل يتجاوزه إلى دحض الفرضية من أساسها يقول: "لو فرضنا أن النحاة أخذوا من ملخص ابن المقفع مفهومي الاسم والكلمة - وليس عنده قسم ثالث، بل له ما أقحمه من الأقسام الثمانية - ثم طوّروا ذلك إلى حدٍّ بعيد، فكيف نفسّر أنهم لم يقتبسوا الأقسام الثمانية؟ ثم كيف نفسّر تطور النحو من هذين المفهومين البسيطين إلى ما يحتوي عليه كتاب سيبويه".

2.1. بين التعريف الإجرائي والحدّ الأرسطي

إن أفضل مثال عن تحديدات النحاة الأوائل ما جاء في تعريف سيبويه للكلم بعد أن صنفها إلى ثلاثة أقسام. قال: "فالاسم رجل وفرس، وأما الفعل فأمثلته أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب ومكُث وحُمِد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: إذهب واقتُل واضرِب، ومخبرا: يذهب ويضرِب ويقتُل ويُضرَب (...) والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل" (سيبويه، الكتاب، د. ت، ص. 12).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

إن فكرة التصنيف إجراء ضروري بل طبيعي في وضع التعريفات، فهما أمران متلازمان، إذ لا علم إلا بتصنيف وخاصة في العلوم التي تعتمد على المشاهدة، ثم لا تصنيف إلا على أساس التعريف (الحاج صالح، 2010، ص. 113). يعرّف الحاج صالح (2010، ص. 122) الحدّ عند سيبويه وأتباعه بأنه: "وصف مميّز لمجرى الكلم والتراكيب وبالتالي وصف لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها (...) ويتفق مع التعريف على المعنى (التعريف المفهومي) في أن كلاهما وصف مميّز، ويفترقان في كون الحدّ خاصا بمجرى الشيء أي بمساره اللفظي وطريقة صوغه ليس غير".

لقد سلك النحاة العرب طريقة التعريف الإجرائي في تحديد المفهوم النحوي للوحدة اللغوية، ويقوم هذا التعريف على اللفظ لا على المعنى بفضل إحلال العنصر اللغوي في موضع عنصر آخر، فإذا لم يجز الاستعمال اعتبر ذلك العنصر مختلفا عن العنصر محلّ الاستبدال، فهما لا ينتميان إلى وحدة لغوية واحدة. يقول سيبويه متحدّثا عن تحديد مفهوم الاسم باعتماد الموضع سبيلا لذلك: "ويبيّن لك أنها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: إن يضربْ يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما" (سيوبه، الكتاب، د. ت، ص. 14). ويلفت الحاج صالح (2010، ص. 123) انتباهنا إلى أن "الموضع ليس بالضرورة هو موقع الكلمة أو الحرف في مدرج الكلام (...) والدليل على ذلك أن الموضع قد يكون فارغا خاليا من كل محتوى، مثل موضع "ال "في "جئت بالكتاب "فقد يخلو من "ال" مع بقاء الموضع في الاعتبار في: "جئت بكتاب" إذ يمكن أن تظهر من جديد فيه".

يتضح مما سبق أن حدّي الاسم والفعل عند النحاة العرب الأوائل لا بدّ أن يكونا إجرائيين لأنهما يصفان مجريهما وكيفية توليدهما باعتبارهما وحدات داخل الجملة أو القول وليس عناصر منفصل بعضها عن بعض. وعليه فالحدّ الإجرائي كما يراه الحاج صالح (2010، ص. 124) لن يكون "بالضرورة هو الأصل أو القاعدة التي يُبنى عليها. فهو نمط تتحدّد به عمليات معينة قبل كل شيء؛ فالتكسير للجمع والتصغير والنسبة وجمع السلامة والتأنيث وكل العمليات التي تؤدي إلى صياغة الجمل، هي حدود عند النحوي من العصر الأول".

إن التحديد الإجرائي للاسم في النظرية الخليلية لا يخص الكلمة المعجمية: المفرد النكرة، بل يتجاوزها إلى كلّ الزوائد المحتمل اتصالها بها مثل (ال) التعريف والإعراب والتنوين وحرف الجر والصفة مدرجة في الكلام، وإن وجوه إدراجها في مواضعها يجعلها بمثابة اسم واحد. ثم إن الاسم عبارة عن وحدة قابلة للتمدّد على نمط معين؛ فكتاب اسم قابل للتمدّد يمينا وشمالا (كِتاب – الكتاب – بالكتاب – بالكتاب المفيد – بكتابِ زيدٍ المفيد) (الحاج صالح، 2010، ص. 126). وهذا الذي قصده سيبويه (الكتاب، د. ت، ج. 1، ص. 88) بقوله: "ألا ترى أن قولك مررت بزيد الأحمر كقولك مررت بزيد"؛ فالصفة والمضاف إليه كلاهما جزء لا يتجزأ من الكلمة. وقد اكتشف الحاج صالح (2010، ص. 127) بأن الرّماني فهم جيدا كلام سيبويه ما مكّنه من شرح مفهوم الاسم داخل الكلام عندما قال: "من أجل أن الحال... تأتي بعد تمام الكلام والخبر بعد تمام الاسم... والصفة أضيق من الحال والخبر... لأنها تأتي على نقصان الاسم الذي يحتاج إلى تتميم". والفعل

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

كالاسم تدخل عليه الزوائد يمينا وشمالا مثل قد وسوف ولن وغيرها بحسب الزمن الذي يدلّ عليه، وتلحق به الضمائر المتصلة شمالا تجعله كالكلمة الواحدة. وهذه الزوائد تشكل جزءا من الكلمة، إلا أنها تبقى موصولة بالفعل غير مبنية. وعليه فالفعل وحدة قابلة للامتداد كالاسم تعدّ مع زوائدها كلمة واحدة (الحاج صالح، 2010، ص. 126-127).

ويخلص الحاج صالح (2010، ص. 126) إلى أن الاسم أو الفعل باعتبارهما وحدة تضم النواة (الاسم المنفرد والفعل المجرد) إضافة إلى العناصر الموصولة بكل واحد منهما هما نتاج الحدّ الإجرائي كما فهمه سيبويه وأتباعه، و"هو مكسب علمي انفرد به النحاة الأولون وخاصة الخليل". ويأسف بأن هذا الحدّ النابع من التصور الأصيل النشيط في علوم العربية سيستبدل عند النحاة المتأخرين بالحدّ الأرسطي بعد أن استغلق عليهم فهمه حين غزا الفكرَ العربي في عصور الانحطاط، وأصبح هو المنفذ الوحيد لاكتساب العلوم. يقول: "ويجهل المتأخرون من النحاة -إلا القليل- هذا التصور لحدّ الاسم (والفعل) تماما. وهو تصور علمي غير معروف في علوم اللسان إذ لم يظهر في أي وسط علمي من العصر الوسيط إلى زماننا هذا إلا في نظرية جان قانيوبان ومدرسته والنظرية الخليلية الحديثة" (الحاج صالح، 2010، ص. 124).

ومع النحاة المتأخرين اختفى المعنى الإجرائي للحدّ العربي - وهو التعريف لكيفية الصياغة وبه يتحدّد المعنى الأصلي - واستبدل بتعريف المفهوم بعد أن انتشر المنطق اليوناني الذي يقوم على الجنس والفصل. وهو الحدّ الوحيد الذي يعرفونه، فأصبحوا لا يقدّرون عمليات الصياغة اللفظية إلا من حيث كونها صفات أو علامات وخصائص (الحاج صالح، 2010، ص. 129). وهذا لا ينفي وجود نحاة يفرّقون جيدا بين تحديدات النحاة وتحديدات المنطقيين، ومن هؤلاء الزجّاجي (الإيضاح في علل النحو، 1986) الذي قال: "وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين (...) وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح".

3.1. مصطلحات النحاة العرب ومصطلحات أرسطو

إمعانا في إظهار مقوّمات النحو العربي وخصوصا ما أبدعه علماء العرب القدامى، انبرى الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح للتعريف بالمصطلحات الأساسية التي وضعها هؤلاء النحاة وبما يقابلها عند اليونانيين، مع إبراز الفروق الجوهرية بينهما مؤكّدا دائما على أن المعاني الأصيلة فُقِدت في زمن هيمنة المنطق الأرسطي وغزوه للفكر العربي، فأصبحت مصطلحات لغوية عربية كثيرة لا تحمل دلالاتها الأصيلة، فوقع خلط كبير بين هذه المفاهيم ومفاهيم المنطق اليوناني:

أ. مصطلح جنس: لم يستعمل سيبويه لفظة "جنس" أكثر من أربع مرات، وهي بمعنى المادة أو القبيل. غير أنه يستعمل ألفاظا أخرى بمعنى الجنس كلفظة "ضرْب " أو "النحو من الكلام "وهما بمعنى واحد. وهذا مؤشر على أن سيبويه لم يول اهتماما كبيرا بهذه اللفظة الشائعة في المنطق اليوناني، لذلك لجأ إلى استعمال مصطلح "باب" الذي يشترك مع مصطلح "جنس" اليوناني في دلالته على العموم، غير أنه يختلف عنه في طبيعة هذا العموم وفي العلاقة التي تربط بين عناصر الباب (الحاج صالح، 2010، ص. 134-135).

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

ب. مصطلح باب: يشير الحاج صالح إلى أن مصطلح "باب" عند نحاة العرب تختلف دلالته تماما عن دلالة "جنس"، وهو اختلاف جوهري منهجي، فدلالته لا تنحصر في مجرّد "عموم المفهوم بل عموم سلوكه ومجرى أفراده. فما يدخل في الباب غير منظور إليه في ذاته، بل في هذا المسار الذي يسير عليه كلّ أفراد بابه" (الحاج صالح، 2010، ص. 135). والباب عند القدامى مفهوم رياضي يماثل ما يسمى عند علماء الرياضيات مفهوم المجموعة، لذلك قد لا يوجد في الاستعمال لأنه احتمالي افتراضي، فمثلا: تراكيب الثلاثي المجرد تبلغ اثني عشر تركيبا، منها ما هو محقّق مثل باب فَعَلَ (ضرب)، ومنها ما هو اعتباري مثل باب فِعُلَ (مجموعة خالية)، ومنها ما لا يوجد منه في الواقع إلا كلمة واحدة مثل (إِبِل) على وزن وباب فِعِل. وسموا ما لا يوجد في الاستعمال المُهمَل نقيض المستعمَل (الحاج صالح، 2010، ص. 135-136).

ج. قسمة التركيب: اصطلاح عربي ظهر بعد سيبويه. بفضل هذه القسمة تتحدّد الأبواب الموجودة بالفعل أو بالاعتبار على مستوى الكلم المفردة أو على مستوى التراكيب. وبفضلها يتمّ حصر كل أبنية الكلام (الحاج صالح، 2010، ص. 136).

د. النظير: مصطلح نحوي عربي يستعمل عادة مصاحبا لمصطلح "باب" لأنه جزء منه ويجمع على نظائر، وهو أيضا مفهوم رياضي. نتحدّث عن "النظير" عندما نقابل عنصرا في مجموعة بعنصر آخر في مجموعة أخرى تربط بينهما علاقة التناسب والتوافق أو التكافؤ، وليس مجرد شبه بين عنصرين مثلما يؤكد الحاج صالح (2010، ص. 138). وأحسن مثال ما جاء في عبارة سيبويه (الكتاب، د. ت، ج. 3، ص. 9): "والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء". وقد أتبع هذا التكافؤ أو التناسب بقول مكافئ: "فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ" (سيبويه، الكتاب، د. ت، ج. 3، ص. 9).

ويخلص الحاج صالح (2010، ص. 139) إلى نتيجة هامة يبيّن فيها الفرق بين مفهوم الجنس الأرسطي ومفهوم النظير العربي؛ فالجنس يقوم على اشتراك العناصر في صفة عامة تربط بينها علاقة انتماء إلى (الجنس)، وتختلف فيما بينها بصفات فارقة بالفصل، لكن النظير في النحو يطلق على عنصرين تربط بينهما علاقة تكافؤ داخل باب معيّن وليس علاقة انتماء محضة. وهذا النوع من التكافؤ يتجاوز بكثير التصنيف الاندراجي المبني على التحديد بالجنس والفصل، ويتماشى مع المنهج العلمي المعاصر الذي قوامه البحث الدائم عن النظائر.

هـ. الأصل والفرع: هما عند الحاج صالح من المنهجية الأساسية في علوم العرب، وعليها يتمّ تقسيم كل أنواع الكلام وفئات العناصر اللغوية على المستويين الإفرادي والتركيبي؛ فانطلاقا من قاعدة الأصل يُبنى عليه ولا يُبنى هو على غيره اعتبر النحاة المفرد أصل الجمع والنكرة أصل المعرفة والمذكر أصل المؤنث. وهذه القاعدة تشكل القائم الأساسي في النظرية الخليلية الحديثة التي "تعتبر الأصل هو الشيء غير المسبّب الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة" (الحاج صالح، 2007، ج. 2، ص. 43)، ويُعرَف بانعدام العلامة. ويعدّ الأصل أخفّ من فروعه لأنها

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

أقل تمكنا، لذلك وصفت بالثقل. يقول سيبويه (الكتاب، د. ت، ج. 1، ص. 22): "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول، ثمّ يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثَمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة". ويقول أيضا: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أوّل، وهو أشدّ تمكّنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير" (سيبويه، الكتاب، د. ت، ج. 1، ص. 22)

ومثلما يصف سيبويه العناصر المتمكّنة بالخفة فإنه يصف العناصر الأقل تمكنا بالثقل. يقول: "واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا، فمن ثَمّ لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلاهنا، وعبد الله أخونا" (سيبويه، الكتاب، د. ت، ج. 1، ص. 21).

إن أهم ما لفت إليه الحاج صالح (2010، ص. 156). نظر الباحثين في مسألة الأصلية والفرعية في النحو العربي أن اللغويين العرب تجاوزوا في تحليلاتهم العناصر المحدَثة في ذاتها إلى البحث في كيفية حدوث هذه العناصر من تلك على المستويين الإفرادي والتركيبي، فكان تقديمهم للجانب الإجرائي وتغليبهم له بالنظر إلى الجانب التأملي. وأهم عبارة تحويلية يحيلنا عليها الحاج صالح في سياق حديثه عن الأصل والفرع قول النحاة "ردّ الشيء إلى أصله" أي ردّه إلى ما كان عليه قبل تفريعه. وهو من أهم العناصر المنهجية الإجرائية التي يمتاز بها النحو العربي الأصيل (الحاج صالح، 2010، ص. 140).

2. القياس النحوي علم عربي بامتياز

خصّص له الحاج صالح فصلا مستقلا رغم كونه موضوع تحليل في كامل الكتاب تقريبا؛ فقد عدّ القياس آلة لتوليد الكلام العربي وأداة للحكم على صحته أو خروجه عن قواعد العرب. يعرّفه بأنه "إجراء المتكلم في كلامه لمفردة أو تركيب على مثال من مثل العرب ولو لم يُسمع ذلك منهم أومن فصيح" (الحاج صالح، 2010، ص. 157). قال ابن جني (الخصائص، د. ت، ج.1، ص. 557): "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب".

لم يلجأ علماء العرب القدامى إلى القياس إلا بعد أن جمعوا مادة لغوية ضخمة معظمها من أفواه العرب الموثوق بعربيتهم. وهي أحاديث عادية ومحاورات تجري بين عامة الناس في البوادي. وهذه المادة اللغوية الأصيلة المشكلة أساسا من الكلام العفوي اليومي إضافة إلى كلام الشعراء مثلت المدوَّنة الحيّة التي استنبط منها علماء اللغة القواعد النحوية، وهي الكلام الفصيح غير المتكلف. يقول سيبويه (الكتاب، د. ت، ج. 2، ص. 82): "لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس". وهذا أهم مبدأ في اللسانيات الحديثة الذي يدعو أصحابه إلى أن تؤخذ القواعد من الاستعمال الفعلي لا أن تكون قوانين جاهزة تسلّط على اللغة، ومعايير تفرض على مستعمليها فرضا. ثمّ إنه على أساس تلك القواعد والأصول يحكمون على الكلام بالصحة والفساد، وهي ليست قواعد يأتي بها النحوي من خارج ما تواضع عليه الناطقون باللغة. وعليه فالصواب عندهم وفق ما عرّفه الحاج صالح (2007، ج. 1، ص. 67) هو "أن يجري استعمال الوضع على ما تعارف عليه أصحابه وما اشتهر فيما بينهم من أساليب استعمالهم له، والخطأ ما خرج عن هذه الأساليب خروجا واضحا بأن يخالف صاحبه جميع القوم".

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

غير أن مفهوم القياس الأصيل فقد أهم خصوصياته عند المتأخرين من النحاة، منهم أبو البركات بن الأنباري في كتابه: "أصول النحو "حيث اتّبع في تحديده لمفهوم القياس اللغوي التحديدات نفسها التي وضعها علماء أصول الفقه" (الحاج صالح، 2010، ص. 325)، وهو ما لا ينطبق على اللغة باعتبارها مُثلا وبنى إفرادية وتركيبية، تحدث وفق تكافؤ ناتج عن البنية المشتركة الحاصلة منه وبين عناصر الفئة التي هي بالأساس نظائر" (الحاج صالح، 2010، ص. 160)، فهو لا يجوز إلا على المجموعة المنسجمة من العناصر أي المطّردة من حيث التوافق الحاصل فيما بينها" (الحاج صالح، 2010، ص. 160). لهذا كان القياس العربي إجراء رياضيا لا مثيل له في الأنحاء القديمة ولا في منطق أرسطو، ولا يعرفه أغلب اللسانيين الغربيين حديثا، حيث يعتمدون في تحليلاتهم الوصفية تقطيع الكلام إلى مورفيمات. ولا ينتقل الحاج صالح إلى مبحث آخر إلا بعد التأكيد على فضل القياس في الدرس اللغوي العربي، فهو الأداة الفعالة لإنتاج الأقوال المتنوعة ومعرفة الصحيح منها والخاطئ من جهة، وهو من جهة أخرى وسيلة عقلية لا بديل عنها للتحليل الناجع لبنى اللغة ومجاريها، وهي من قبيل المنطق الرياضي وفق تصور الخليل بن أحمد (الحاج صالح، 2010، ص. 171).

إن أهم إشكال في فهم القياس يتمثل في مفهومي الكثير والقليل في نفسه وبالنسبة إلى غيره؛ فقد لاحظ الحاج صالح (2010، ص. 196) أن أكثر معاصرينا يسيئون فهم مقاصد علمائنا القدامى من هاتين العبارتين؛ فهم يتعجبون مثلا من منع القياس على الأكثر في الاستعمال مع أن هذه الكثرة مخالفة للباب، فالعرب القدامى كانوا لا يجمعون اللغة إلا على أبواب من ضروب الكلام (النحو)، مع إحصاء تردّدها وكثرة من ينطق بها أو (قلته) من جهات مختلفة.

والباب هو مجموعة رياضية "لا تُحمل على القلة بل على ما يقابله داخل بابه؛ فكلمة استقام (إعلال الأجوف) يقابلها في بابها عدد من الكلمات منها: استحوذ... فالواحد في هذا الباب لا يقابله من العناصر شيء (الصفر)... فالواحد مع لا شيء يقابله هو ما يحتوي عليه باب شَنَئِ كلّه أي "أن باب النسبة إلى فعولة لا يقابله في داخل مجموعته وبابه إلا الصفر" (الحاج صالح، 2010، ص. 200). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى عبارة هامة يستعملها النحاة في سياق الحديث عن الكثرة والقلة في كلام العرب وهي: "المطّرد في الاستعمال التي ترادف دلالتها "عند سيبويه الغالب أو الكثير وقول عامة العرب أو عامة الناس" (الحاج صالح، 2010، ص. 205).

3. النحو العربي والمعيارية

يرتبط هذا العنوان بمباحث القياس النحوي أشد الارتباط، فالنحو آلة العرب لاستنباط القواعد والحدود اللغوية، وبسبب القياس اتُّهم النحو العربي بأنه معياري تقريري غير موضوعي، يفرض قاعدة معينة يختارها النحوي من بين أساليب معينة ويصدر بها أحكاما بالصحة والخطأ على الأقوال دون إخضاعها لواقع الاستعمال والتداول.

وكانت هذه التهمة من الدوافع التي جعلت معظم ما يكتبه الحاج صالح من بحوث يتمحور حول الأصالة والإبداع في النحو العربي وخصوصا في القرون الأولى للهجرة. كانت غايته إعادة الاعتبار لهذا النحو الذي يصفه بأنه علمي أصيل،

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

والاعتداد به وجعله منطلقا للدراسة العلمية للغة العربية ولتعليمها وتعلمها. وكان يؤكد في معظم تلك البحوث على أن قواعد العربية مستنبطة من الاستعمال الفعلي لكلام العرب الفصحاء، وأن ذلك مبدأ أساسي في كل تحليلات اللغويين العرب الأوائل. وفيما يلي بعض ما كتبه من مقالات في هذا المجال:

1. النحو العربي ومنطق أرسطو (1964)؛
2. البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي (ماي 1972)؛
3. أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية (1973-1974)؛
4. تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل (1984)؛
5. مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية وضرورة استثمار التراث الخليلي (1989)؛
6. منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات (ماي 1992)؛
7. الجملة في كتاب سيبويه (1993)؛
8. النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي (1997)؛
9. الحركة والسكون عند الصوتيين العرب وتكنولوجيا اللغة الحديثة (1999)؛
10. La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens Arabes (1971).

وقد ردّ الحاج صالح على ادعاءات المستشرقين والبنويين الغربيين وأتباعهم من الباحثين العرب بأن نظرتهم إلى أعمال اللغويين العرب القدامى محدودة قاصرة، وفيها الكثير من التعسف؛ فما من لغة في الدنيا إلا وتحتكم إلى معيار لغوي مادام يوجد من الناس من يستعملها ويتواصل بها. ولابدّ أن يكون لها معيار موضوعي مستنبط من واقع استعمالها، وهو وضع يجب الاعتداد به مثل اعتدادنا بكل الأوضاع الاجتماعية الأساسية (الحاج صالح، 2010، ص. 205). وكان كثيرا ما يذكّر بأن قواعد النحو العربي مستنبطة في مجملها من الاستعمال الفعلي للغة المتمثل في الأحاديث والمحاورات التي كانت تدور بين عامة العرب في البوادي اعتمادا على قوة الحافظة والسماع. ومن أراد التأكد فليتصفح كتاب سيبويه وسيجد أنه كثير التمثيل بهذا الكلام العفوي الذي يُطلق عليه بالتعبير الفصيح غير المتكلف "الذي وصفه باستفاضة العلماء الذين شافهوا بالفعل فصحاء العرب، وسمعوا منهم ودوّنوا كلامهم، واستنبطوا قوانين هذا التعبير ونبّهوا على المطّرد منه والكثير والنادر والمقيس وغير المقيس. ولا سبيل إلى وجود كل هذا إلا عند النحاة الذين شافهوا بالفعل فصحاء العرب ونجده أيضا عند أهل الأداء" (الحاج صالح، 2007، ج. 1، ص. 163-164).

الفائدة مما تقدم أن معيارية العربية هي صفة إيجابية تتعارض تماما مع التصور السلبي الذي أطلقه البنويون الوصفيون على كل الدّراسات اللغوية قبل القرن العشرين، ومنها النحو العربي، وهو الذي قصده الحاج صالح (2010، ص. 247). في قوله: "حدّد النحاة معيار العربية بحدود موضوعية، فهي لغة قوم معروفين تاريخيا وجغرافيا ولغة نص القرآن الكريم [الذي] يعتبر المرجع الأول لمعيار العربية".

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

4. حقيقة الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة

أدرج الحاج صالح قضية الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة باعتبارها عنصرا هاما من موضوع البحث في منطق العرب في دراسة لغتهم، فيه فنّد بالأدلة العلمية التاريخية إنكار المستشرقين لوجود مدرستي البصرة والكوفة قبل المبرّد وثعلب، وصرّح بأن أهم مرجع اعتمده هؤلاء المستشرقون في تشككهم هذا هو كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات بن الأنباري (ت. 577هـ)، واستنادا إلى ما كتبه د. محمد خير الحلواني في كتابه "الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (1974)، فإن كتاب الإنصاف لا يعدّ مرجعا موثوقا به في معرفة حقيقة الخلاف بين علماء النحو في ذلك الزمان ولا يمكن الاكتفاء بما جاء فيه من آراء دون العودة إلى كتب الكوفيين ومطوّلات البصريين لأنه كان يفتعل المسائل الخلافية دون أن تكون له معرفة كافية بالنحو الكوفي خارج ما اطّلع عليه في كتب أساتذته البصريين. لذلك كان يخلط بين المذهبين فينسب بعض الآراء خطأ للكوفيين وهي للبصريين والعكس دون تحقق، فكان يقدّم مسائل كثيرة ليست خلافية أبدا (الحاج صالح، 2010، ص. 259)، ويُظهر الكوفيين يمتازون عن البصريين في تقديمهم للسماع عن القياس مقابل إعطاء البصريين الأولوية إلى القياس وتأخير السماع. وقد اعتمده المستشرقون ومنهم لويس ماسينيون الفرنسي في ادّعائه بأنّ "الكوفيين من اللغويين والنحاة كانوا أصحاب المذهب الذي يحترم المسموع ويهتمّ بالتنوع اللغوي من الشاذ والشوارد ولا يعير أصحابه اهتماما كبيرا للقياس والقاعدة بخلاف البصريين الذين تأثروا في زعمه من البداية بمنطق أرسطو فقلّ اهتمامهم بالسماع" (الحاج صالح، 2010، ص. 261).

وكان أهمّ ما توصّل إليه الحاج صالح في مسألة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة أنّ المنهج الذي سار عليه نحاة الكوفة لا يختلف في جوهره عن منهج نحاة البصرة؛ فكلهم جميعا تعلموا من أبي عمرو بن العلاء ومن عاصره من النحاة، وكلا الطرفين يوليان عناية كبيرة بالسماع والقياس معا مع تقديمهم -طبعا- الأول على الثاني وفق المقتضيات العلمية؛ فلا البصرة بالغت في القياس وقللت عنايتها بالسماع، ولا الكوفة استغنت بالسماع عن القياس. غير أن الاختلاف يكمن في طريقة التحليل وكيفية تطبيقهم للمنهجين، واختلافهم في تفسير بعض المسائل اللغوية، كوُلوع بعض الكوفيين بالغريب والقياس عليه خصوصا في زمن الكسائي (ت. 189هـ)، فكانوا أقل تحفظا في إجراء القياس، بل وتوصل بهم الأمر إلى أن قاسوا على الشاذ في الاستعمال (الحاج صالح، 2010، ص. 264)، في حين تحرَّج البصريون في النقل وإجراء القياس، فاعتمدوا منهجا تكامليا يجمع بين السماع الصحيح والقياس على الأكثر وعدم التركيز على أحدهما مقابل التقليل من الاهتمام بالآخر (الحاج صالح، 2010، ص. 272).

5. التجريد التمثيلي وأهميته

التجريد التمثيلي عملية وصفية هامة للكلام العربي، وهو أن نجعل للكلام مثالا "والمثال عند النحاة القدامى صورة للبناء وليس هو البناء بالذات" (الحاج صالح، 2010، ص. 279). والتمثيل أن تأتي بما يُمثَّل به لتوضيح بنية الكلام، يأتي به النحاة "لإثبات أصل الحكم، وكثيرا ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع" (حسين، 1983، ص. 74). وليس بالضرورة أن يكون مما استعملته العرب. يقول سيبويه (الكتاب، د. ت، ج. 1، ص. 374-375) معلقا على عبارة

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

"قضّها بقضيضها" في قول الشاعر الجاهلي المخضرم الشماخ بن ضرار: "أتتني سُليم قضّها بقضيضها" كأنه قال: مررت بهم قضّهم بقضيضهم (...) كأنه يقول: مررت بهم انقضاضا. فهذا تمثيل وإن لم يُتكلم به كما كان إفرادا تمثيلا ". وهنا يلفت الحاج صالح انتباهنا إلى أمر هام وهو أن ما يُمثّل به النحاة العرب وخصوصا سيبويه غير مأخوذ من مدوّنة الكلام العربي، بل هو تجريد تمثيلي لكلامهم سواء على مستوى الكلمات أو على مستوى التراكيب، يقول: "فقد يمثل سيبويه بأوزان أو مثل أو بتراكيب لا وجود لها في كلام العرب (...) وعلى هذا فالتمثيل لا ينتج كلاما إنما هو حكاية وتصوير ورسم للكلام ووحداته" (الحاج صالح، 2010، ص. 280). وغاية كل ذلك وأهميته هو الكشف عن عناصر البنية وخصوصا علاقاتها ودور كل منها في تأدية المعنى، وكل هذا في إطار الاستدلال بالنظير أو التكافؤ الإجرائي (الحاج صالح، 2010، ص. 288-289)، وهو مفهوم رياضي بعيد كل البعد عن القياس الأرسطي أو السلوجسموس الذي يقوم على الجنس والفصل واندراج الشيء في الشيء، وهو مفهوم تصنيفي بسيط.

- خاتمة

محصول الكلام أن كتاب منطق العرب في علوم اللسان واحد من سلسلة المؤلفات التي ضمَّت أهم البحوث التي أبدعها الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مجال اللسانيات العربية، وخصّصها للتعريف بقيمة النحو العربي وبأصالة مباحثه ومفاهيمه. برهن فيه بالأدلة العلمية أن النحو العربي الذي أقام أركانه النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني والرماني والرضي الاسترابادي وغيرهم من اللغويين الفطاحل قد بني على منطق لساني أبعد ما يكون عن منطق أرسطو، وأنه مستنبط من الاستعمال الفعلي للغة العربية، ووفق تصور رياضي مكّن النحاة القدامى من تحليل العربية تحليلا موضوعيا مبنيا على تعليلات وأوصاف غاية في الدقة والوضوح، فأنتجوا مفاهيم شكّلت أساس المعرفة اللسانية العربية كالقياس، والأصل والفرع، والحدّ الإجرائي، وقسمة التركيب، والباب والنظير، والاطّراد والشذوذ وغيرها من المفاهيم الكثيرة التي تيسّر للباحثين المعاصرين مواكبة الدرس اللساني الحديث وتطوير البحث فيه بصورة عامة واستثماره لخدمة اللغة العربية خصوصا في ميادين التكنولوجيا والإعلام والحاسوبيات.

مجلة المجمع الجزائري للغة العربية
المجلد 21 - الرقم 2 / 2025

- قائمة المراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن جني، ع. (د. ت). *الخصائص* (تحقيق: محمد علي النجار؛ ج. 1). دار الكتاب العربي.
2. الحاج صالح، ع. (1974). أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية. *مجلة اللسانيات*، (4).
3. الحاج صالح، ع. (2007). *بحوث ودراسات في اللسانيات العربية* (ج. 1-2). منشورات المجمع الجزائري للغة العربية؛ موفم للنشر.
4. الحاج صالح، ع. (2010). *منطق العرب في دراسة اللغة*. منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
5. حسين، م. خ. (1983). *القياس في اللغة العربية* (الطبعة 2). دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. الخولي، ي. ط. (2000). جدل المثالية والواقعية في التصور الأنطولوجي للعالم برتراند رسل. *مجلة عالم الفكر*، 30. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
7. الزجاجي، أ. (1986). *الإيضاح في علل النحو* (الطبعة 5). (تحقيق: مازن المبارك). دار النفائس.
8. سيبويه، ع. (1983). *كتاب سيبويه* (الطبعة 3). (تحقيق: عبد السلام هارون). عالم الكتب.

* المراجع باللغة الأجنبية

9. Benveniste, E. (1995). *Problèmes de linguistique générale* (tome 1). Cérès éditions.
10. Foulquié, P. (1971). *Dictionnaire de la langue pédagogique*. PUF.
11. Siouffi, G., & Raemdonck, D. V. (1999). *100 fiches pour comprendre la linguistique*. Rosney.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ibn Jinnī, ʿU. (d. t.). *al-Khaṣā'iṣ* (Taḥqīq: Muḥammad ʿAlī al-Najjār; j. 1). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
2. al-Ḥājj Ṣāliḥ, ʿU. (1974). Athar al-lisāniyāt fī al-nuḥūḍ bi-mustawá mudarrisī al-lughah al-ʿArabiyah. *Majallat al-Lisāniyāt*, (4).
3. al-Ḥājj Ṣāliḥ, ʿU. (2007). *Buḥūth wa-dirāsāt fī al-lisāniyāt al-ʿArabiyah* (j. 1-2). Manshūrāt al-Majmaʿ al-Jazā'irī lil-Lughah al-ʿArabiyah; Mūfam lil-Nashr.

4. al-Ḥājj Ṣāliḥ, ʿU. (2010). *Manṭiq al-ʿArab fī dirāsat al-lughah*. Manshūrāt al-Majmaʿ al-Jazāʾirī lil-Lughah al-ʿArabiyah.
5. Ḥusayn, M. Kh. (1983). *al-Qiyās fī al-lughah al-ʿArabiyah* (al-Ṭabʿah 2). Dār al-Ḥadāthah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
6. al-Khūlī, Y. Ṭ. (2000). Jadal al-mithāliyah wa-al-wāqiʿīyah fī al-taṣawwur al-anṭūlūjī lil-ʿālam Bartrānd Rasal. *Majallat ʿĀlam al-Fikr*, 30. al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfah wa-al-Funūn wa-al-Ādāb.
7. al-Zajjājī, A. (1986). *al-Īḍāḥ fī ʿilal al-naḥw* (al-Ṭabʿah 5). (Taḥqīq: Māzin al-Mubārak). Dār al-Nafāʾis.
8. Sībawayh, ʿU. (1983). *Kitāb Sībawayh* (al-Ṭabʿah 3). (Taḥqīq: ʿAbd al-Salām Hārūn). ʿĀlam al-Kutub.